CC BY

شريط أُوزو الحدودي والصراع الليبيّ – التشاديّ (1973-1998)

أَنسام أَديب الضاحي * و مجول محمد محمود**

تأريخ التقديم: 2021/6/15 تأريخ القبول: 2021/7/8

المستخلص:

شكَّلت المرحلة 1973–1998 انعطافه تاريخيَّة مهمة بالنسبة للعرب في تاريخهم المعاصر، فبعد أن خاض العرب صراعهم من أجل التحرر والاستقلال ضد القوى الكبرى التي وجهت جيوشها لأحكام سيطرتها على الأَرض العربية والتحكم بمصائر شعوبها، واخذت تلك القوى الغربية تحاول فرض إرادتها على العرب الذين خاضوا فصولًا من الكفاح لأَجل الخلاص من قيود الاستعمار بأشكاله وصورة المتعددة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعد إن حقق العرب بذلك الكفاح والمقاومة، بكل أَنواعها عسكريًا وسياسيًا حصلت معظم بلادهم على الاستقلال وصارت دولتهم جزءًا مميَّزًا من عالم تحكمه شبكة من العلاقات الدولية، ترتكز على قوانين توجه تلك العلاقات وببعض المنظمات الدولية والإقليمية فضلًا عن المشاريع والأَحلاف ذات التوجيهات السياسية والايدلوجية المتعددة، كان من نتاج اندماج العرب في ذلك العالم من النظام الدولي ظهور حاجتهم إلى عرض قضاياهم على أَبرز مخرج من مخرجات عالم ما بعد الحربين أَلا وهي محكمة العدل الدوليَّة؛ إذ تعد النزاعات الحدودية بين دول المغرب العربي لاسيما قضية شريط أُوزو من أَبرز القضايا التي شهدتها الساحة العربية الَّتي عرضت على محكمة العدل الدولية.

الكلمات المفتاحية: سيطرة، قوانين، علاقات.

* طالبة ماجستير/قسم التاريخ/كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة/جامعة الموصل.

** أُستاذ/ قسم التاريخ/كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة/جامعة الموصل.

المبحث الاول : قضية شريط أُوزو (Banded Azou) بين ليبيا وتشاد:

1-موقعه وأَهميته:

شريط حدودي على طول الحدود بين ليبيا وتشاد يقع جنوب ليبيا وشمال تشاد يبلغ طوله 1050 كم، وتبلغ مساحته 1500كم[1]، ضم إلى أراضي ليبيا الجنوبية وكان بداخله معسكر صغير يسمى أُوزو (Azou) ومن هنا أطلق على هذه المنطقة شريط أُوزو(Banded Azou)[2]، تكمن أهميته كونه غني بالنفط واليورانيوم ومواد معدنية متنوعة جعلت منه منطقة ذات استراتيجية [3] دفعت ليبيا بالدخول بسلسلة من الصراعات من أجل الاستحواذ على المواد المعدنية واستغلال ثروتها والسيطرة على مواردها؛ إذ صرح الزعيم معمر القذافي [4] بأنها منطقة لا يمكن التفريط بها بسهولة لأهميتها الاقتصادية[5].

2- جذور النزاع بين ليبيا وتشاد حول شريط أُوزو:

تُعدُّ قضية النزاع الحدودية بين ليبيا وتشاد من أعقد القضايا التي تعد وريثة من الاستعمار[6] شهدت العلاقات الليبية التشادية طول المُدَّة (1973-1995) صراعات

(1) جريدة الطليعة العربية (فرنسا)، العدد(150)، 30 ايلول 1981 ؛ محمد التباوي، " قضية اوزو بين التاريخ والواقع "، مقال منشور على الرابط: www.libya-watanona.com تم زيارة الموقع في 21 اذار /2021.

(2) شوقي عطا الله الجمل ، عبدالله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، (الرياض: 2002).، ص397 .

(3)عز الدين موسى صالح عقيله، النزاع الحدودي الليبي – التشادي 1973-1995، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2017، ص 30 .

(4) (1942-2011) سياسي ثوري حكم ليبيا لمدة اثنان واربعون عام لقب بملك ملوك افريقية اثر اجتماع لزعماء افريقيا عرف بالأخ القائد نصب نفسه قائد للثورة تراس منصب رئيس الاتحاد الافريقي . للمزيد من التفاصيل ينظر: عقيل حسين عقيل، اسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، (د. م: د. ت) . ص9 .

(5) عقيله، المصدر السابق ، ص 31 .

(6) مصطفى بن بودريو، دور محكمة العدل الدولية في شؤون نزاعات الحدود، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015 ص17 .

سياسية تمثلت بالنزاعات الحدودية بين البلدين حول شريط أُوزو الحدودي[1] إذ كان الاستعمار البريطاني والفرنسي أَساس النزاع بين ليبيا وتشاد وذلك بسبب المعاهدة المعقودة بين الطرفين بشان تعيين الحدود؛ إذ كانت فرنسا تحتل تشاد في الوقت الذي كانت ايطاليا تحتل ليبيا، ففي عام 1935 عقدت معاهدة بين فرنسا وايطاليا عرفت بـ– لافال – موسوليني[2]، تم بموجبها تنازل فرنسا عن شريط أُوزو لإيطاليا[3]، إلَّا أَنَّ المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ وذلك بسبب غزو إيطاليا للحبشة عام 1935 [4]، وفي 10 آب/ 1955 1955 عقد بين ليبيا وفرنسا معاهدة صداقة وتم المصادقة عليها وتنفيذ بنودها [5] وبذلك يكون شريط أُوزو أَرض تشاديه بناء على الحدود المتفق عليها عام 1919[6] .

شهدت العلاقات الليبية التشادية اضطرابات ونزاعات بشأن الحدود ولاسيَّما شريط أُوزو فعندما تولى الزعيم معمر القذافي زعامة ليبيا عام 1969[7] أرسل قوات استولت

(1) محمود شاكر، تشاد، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، (د. م: 1972)، ص 96 .

(2) وهي معاهدة عقدت في 7 كانون الثاني /1935 بين فرنسا وايطاليا مثل الجانب الفرنسي بيير لافال وزير خارجية فرنسا، ومثل الجانب الايطالي بنيتو موسوليني رئيس وزراء ايطاليا، تنازلت فيها فرنسا عن شريط اوزو ليصبح ضمن الحدود الليبية التي كانت خاضعة للسيطرة الايطالية . عاشور مسعود النجار، مشكلة الحدود السياسية في القارة الافريقية، مجلة العلوم الانسانية (جامعة المرقب)، العدد (12)، 2016، ص 28 .

(3) غي جيرمي انغانسوب، تشاد عشرون عاما من الازمة، ترجمة سامي عيسى عبدالله، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، 2003، ص xxii ؛ شاكر، المصدر السابق ، ص97 .

(4) بدوي الدسوقي مختار، النزاع التشادي الليبي على اوزو، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة: 1993)، ص 85 .

(5) محمد ابراهيم أبو بكر أبو قرين، دور محكمة العدل الدولية في تطوير مفهوم سيادة الدولة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، 2016، ص91 .

(6) برناد لان، " شريط اوزو دراسة لتطوير الحدود السياسية بين ليبيا وتشاد "، مجلة البحوث والدراسات العربية (القاهرة)، العدد (16)، 1988، ص159 .

(7) محمد شريف جاكو، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية اوزو 1960–1996، مكتبة مدبولي، (القاهرة: 1998)، ص 100 .

على شريط أُوزو[1] مدعيا بذلك بأحقية ليبيا بشريط أُوزو وإنه جزء لا يتجزأ من ليبيا[2]، مستنداً في ذلك إلى معاهدة لافال موسوليني[3] لذلك عدت ليبيا وجودها في شريط أُوزو حق شرعي[4] وتعد معاهدة 1955 المعروفة بمعاهدة الصداقة المنعقدة بين ليبيا وفرنسا الَّتي تضمنت بنود أهمها تحديد الحدود بين البلدين وتنظيم العلاقات الودية مع الدول المجاورة ولا سيما تونس والجزائر ، وتقوية العلاقات بين الدول المجاورة على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية مجحفة؛ إذ نصت "إن الحدود التي تفصل بين ليبيا وتشاد هي المنصوص عليها وقت استقلال المملكة الليبية"[5]؛ لأَنَّ ليبيا لم تحصل على الاستقلال إلَّا عام 1969 وما فرض عليها من معاهدات كانت خارج إطار إرادة الشعب ولا تعبر عن حقوقهم وأصرت ليبيا أن لا يوجد معاهدات قد حددت الحدود بين البلدين أدى ذلك إلى امتعاض الشاديين بتفسير ذلك العمل انتهاك لسيادة البلاد[6].

أَقدم القذافي بعد استيلائه على شريط أُوزو ببسط سيطرته على كامل الشريط، ولإثبات احقيته بشريط أُوزو شرع بتوزيع بطاقات على السكان تؤكد انتمائهم إلى ليبيا وتخصيص قطع أراضي لهم في سبيل كسب تأييديهم له فضلًا عن إصدار جوازات تثبت

(1) محمد صالح حسن عامر، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية جنوب الصحراء من سنة 1969-1995، رسالة ماجستير (غير منشورة)، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008، ص116 ؛ هيئة التحرير، جمهورية تشاد، قراءات افريقية (المنتدى الاسلامي)، العدد (38)، اكتوبر 2018 .

(2) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مطبعة النجاح، (الدار البيضاء: 1996)، ص138 ؛ محمد عيسى العزابي، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد دراسة حول قضية اوزو 1969-1994، رسالة ماجستير (غير منشورة)، اكاديمية الدراسات العليا و طرابلس، 007 2، ص47 .

(3) لان، المصدر السابق ، ص 351 ؛ عامر، المصدر السابق ، ص 116 .

(4) مختار، المصدر السابق ، ص 112 .

(5) علي احمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، ط2، دار الفكر العربي، (القاهرة: 2003)، ص256 . .

(6) جاكو، المصدر السابق ، ص100 .

تبعيتهم إلى ليبيا رسميا [1]، رحب الرئيس التشادي فرانسوا تومبلباي (Tombalbaye)[2]، باستيلاء القذافي على شريط أُوزو واخذت العلاقات مسارها نحو التطور إذ اقدمت ليبيا بدعم تومبلباي ماديا الأمر الذي أثار مخاوف فرنسا فحرضت قادة البلاد من ضباط إلى القيام بإنقلاب أطاح به ادى إلى مصرعه[3] وتنصيب فيلكس مالوم (Felix Malloum) [4] بدلا عنه[5] .

جرى اجتماع في شباط /فبراير 1975 بإشراف الولايات المتحدة الأَمريكيَّة بين الرئيسن القذافي ومالوم بشان استغلال نفط شمال تشاد الَّذي بموجبه تقوم شركات امريكية باستغلال النفط ونقله عن طريق الانابيب المتواجدة في ليبيا[6] .

في عام 1976 بدأت المواجهات العسكرية بين القوات التشادية والقوات الليبية على اثر إعلان الزعيم معمر القذافي إعلان ضم شريط أُوزو رسميًا ممَّا دفع القوات التشادية إلى مواجهتهم عن طريق عمليات الاستطلاع لكن تفوق القوات الليبية في العدة

(1) A.A.A. Ali, Libya and Britain: A Study of the History of British – Libyan Relations 1969–1979, Unpublished Doctoral Thesis(Nottingham), England: Nottingham Trent University, 2014, P 9.

(2) (1918 –1975) ولد في بلدة بيسادا شرق النيجر ضمن مقاطعة كومرا، امتهن مهنة التدريس وتقلد مناصب ادارية خلال الحكم الفرنسي في تشاد تولى رئاسة تشاد بعد نيلها الاستقلال الى ان تم اغتياله اثر انقلاب ضده . أحمد عطية، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، (بيروت: 1986)، ص344 .

(3) Arteaga, F. the Chad Conflict, United Nations (MINURCAT) and the European Union (EUFOR), Ari Paper, 2008, P1.

(4)(1932–2009) سياسي عسكري وعضو في الحزب التقدمي الاشتراكي انخرط في السلك العسكري وتقلد منصب رئيس اركان الجيش ، تولى منصب رئيس وزراء تشاد (1975–1978) . للمزيد من التفاصيل ينظر : فيلكس مالوم ، مقال متاح على الرابط https://ar.esc.wiki تم زيارة الموقع في 28/حزيران2021 .

(5) سيد عبد الرحيم محمد حامد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا 1969–1989، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص165 .

(6) اياد عبد الرحمن شيحان الركابي، التطورات السياسية في تشاد 1960–1988، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2017، ص 168 .

والعدد مكنهم من التوغل في الأَراضي التشادية، الأَمر الذي دفع التشاديين إلى طلب المساعدة من الدول الأَجنبيَّة[1]، تمكن الرئيس معمر القذافي على التوغل في شريط أُوزو الظروف التي أحاطت تشاد فضلًا عن الحرب الاهلية[2]، التي اندلعت واستمرت لمدة تسعة اشهر الأمر الذي دفع القذافي بإِعلان السبب الرئيس لاحتلال شريط أُوزو هو حماية اراوح الشعب المتواجد هناك من الحرب القائمة آنذاك[3].

في عام 1977 طلب الرئيس التشادي من فرنسا إرسال قوات فرنسية لمساندة القوات التشادية للتصدي للقوات الليبية[4]، إِلَّا أَنَّ فرنسا ترددت في ذلك خوفا على علاقتها مع ليبيا[5]، الأمر الذي دفع الرئيس التشادي فليكس مالوم إِلى اتباع عملية تاكود وهي عملية اتبعها الرئيس التشادي عام 1978 تم من خلالها جمع 2500 جندي بهدف التصدي للمتمردين وحماية العاصمة[6].

وفي مجريات الأَحداث تم الاستيلاء على شريط أُوزو بالكامل وأخذت القنوات الاعلامية تبث عملية الاستحواذ الكامل على شريط أُوزو وكان هذا الخبر بمثابة " القشة

(1) امين محمد، تجدد الصراع على حدود موريتانيا ومالي، مقال منشور على الرابط: http://www.aljazeera.net تم زيارة الموقع في 16 نيسان 2021 .

(2) حدثت عام 1979 بسبب قيام النظام الجمهوري على اساس التعددية الحزبية الامر الذي احدث حركات تمرد وعصيات في البلاد وانتهت بوصول جبهة التحرير الوطني لتشاد الى السلطة اذ اقدمت على تشكيل حكومة وطنية انتقالية وبدورها انشئت الحكومة محكمة عسكرية نفذت عملية اعدام بحق المتمردين بشكل علني .الامم المتحدة، تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5 تشاد، جنيف، 16 فبراير 2009، ص3 .

(3)جاكو، جريدة عمان (عمان)، 26 حزيران 1993 .

(4) سمر عبد الحليم محمود الجبرة، المؤشرات العامة لاحتمالات التسوية في النزاعات الدولية (حسب نظرية اللحظة المناسبة) دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الاردن، 2019، ص 77 .

(5) عقيلة، المصدر السابق ، ص33 .

(6) May, R.& Massey, S Chad: politics and Security, report Writenet Independen, 2007, P7 .

التي قصمت ظهر البعير" (اي الحدث الصغير الذي يترك اثر كبير) [1]، ثم بدأت المفاوضات بين الجانبين لإيجاد حل للنزاع القائم بينهما انتهت بعقد معاهدة السلام[2] ، وفي عام 1981 تمكنت القوات الفرنسية من الضغط على القوات الليبية حتى تمكنت من إجبارها على الانسحاب[3]، بلغ التوتر في العلاقات بين الجانبين عام 1989 عندما اتهمت تشاد كل من ليبيا والسودان بالهجوم المدبر على أَراضيها؛ إذ أَعلن مجلس الوزراء بان القوات تتقدم باتجاه تشاد منطلقة من السودان[4]، إلَّا أَنَّ العلاقات تحسنت بين الدولتين واتفاقا على حل النزاع بالطرق القانونية فتم الاتفاق على إحالة النزاع [5] إلى محكمة العدل الدولية[6].

(1) سالم الهمالي، " حكاوي بنينه" .. زواريب حرب تشاد، مذكرات شاهد عيان، د. ن ، (د .م : د.ت) ، ص312 .

(2) معاهدة عقدت في 16اذار/1979 بين ليبيا وتشاد تضمنت وقف اطلاق النار وتشكيل فرق لحفظ السلام، تشكيل حكومة انتقالية، واطلاق سراح السجناء السياسيين، الغاء المنظمات السياسية نزع السلاح من العاصمة التشادية . للمزيد من التفاصيل ينظر: Chigozie, C.F.& Ituma, O.S. Nigerian Peacekeeping Operations Re

(3) عبد القادر المخادمي، نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، (مصر: 2004)، ص 108 .

(4) هاني محمد ابراهيم المكي، العلاقات السودانية التشادية 1956–1989، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة النيلين، 2018، ص 106.

(5)هارون، المصدر السابق ، ص257 .

(6)وهي الأداة القضائية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة، أنشئت عام 1945 بموجب النظام الأساسي للمحكمة الملحق بميثاق الأمم المتحدة وقد قامت هذه المحكمة على أنقاض المحكمة الدائمة للعدل الدولي، مع احتفاظها بنظامها الأساسي ذاته ومقر محكمة العدل الدولية ب "لاهاي" بقصر السلام ،وهي الجهاز الوحيد من بين أجهزة الأمم المتحدة التي مقرها هـ خارج "نيويورك" وقد بدأت محكمة العدل الدولية عملها في عام 1946 ، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ملحق بميثاق الأمم المتحدة، إذ يعد جزءا لا يتجزأ منه، وهو يقع في سبعين مادة تكلمت بالتفصيل عن القواعد والإجراءات المتبعة أمام المحكمة. روزالين هيجنز ، دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر سلسلة محاضرات الامارات ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (ابو ظبي : 2009) ، ص3 .

المبحث الثاني :

1-قضية شريط أُوزو ومحكمة العدل الدوليَّة:

إن الحدود التي اوجدتها المعاهدات التي ورثتها تشاد مع فرنسا المتمثلة بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار عام 1955 التي عقدها النظام الملكي في ليبيا قبل الأطاحة به عام 1969 مع فرنسا وتشاد كان يتوجب على تشاد وفرنسا الالتزام بها واللجوء إلى القانون الدولي، اتفقت كلا الدولتين ليبيا وتشاد على عقد اتفاق بينهما من أجل انهاء النزاع القائم بينهما فيما يخص شريط أُوزو بالطرائق السلمية[1]، عقد بين الطرفين اتفاق عرف بـ" الاتفاق الإطاري " تضمن الاتفاق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[2] وأن يقدم كلا الدولتين طلبًا إلى محكمة العدل الدولية، إذ قدمت ليبيا طلبها في 31 آب/ 1990[3] المتضمن بمطالبة المحكمة تعيين الحدود؛ إذ ادَّعت أَنَّه لا يوجد حدود مع تشاد[4] بينما قدمت تشاد طلبها إلى المحكمة في 3 ايلول/ 1990[5]، ثم حددت المحكمة على الطرفين الطرفين تقديم مذكرة إلى المحكمة في 26 اب / 1991 كموعد اقصى[6].

عقدت المحكمة جلساتها بحضور خمسة عشر قاضيا من جنسيات مختلفة فضلًا عن تعيين كلا من تشاد وليبيا قاضيين[7] إذ استندت المحكمة في حكمها إلى معاهدة

---

(1) موجز الأحكام والفتاوي والاوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية 1992-1996، منشورات الامم المتحدة، (نيويورك: 1998)، ص76 .

(2) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير محكمة العدل الدولية 1اب/1993-31تموز/1994، الوثائق الرسمية، الدورة التاسعة والاربعون، (نيويورك: 1994)، ص10 ؛ جريدة الوطن (الكويت)، العدد (779)، 28ايلول /1995

(3) جريدة الطليعة العربية (فرنسا)، العدد (63)، 23 تموز 1994 .

(4) محمد حسن جاسم المعماري، اثر الحرب على نفاذ المعاهدات الدولية وما يجري عليه العمل في الدول الدول العربية، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، (القاهرة: 2013)، ص ص 116-117 .

(5) الامم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير محكمة العدل الدولية، 1اب/ 1990-31تموز / 1991، الوثائق الرسمية، الدورة السابعة والاربعون، (نيويورك: 1991)، ص16

(6) وثائق الامم المتحدة الجمعية العامة، الدورة التاسع والاربعون، تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة ، 16 حزيران /1993 .

(7) جاكو، المصدر السابق ، ص 113 .

الصداقة المنعقدة في 10 اب /1955 بين الجمهورية الفرنسية والمملكة الليبية[1]، في تحديد الحدود بعقدها ميثاق دولي يستند عليه في حل النزاع دون البحث عن عوامل اخرى[2] والتي نصت المادة الثالثة على "يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأَنَّ الحدود الفاصلة بين أراضي القطر التونسي والقطر الجزائري وافريقيا الغربية، وأَفريقيا الاستوائية الفرنسية من جهة وبين أراضي ليبيا من جهة أُخرى، وهي الحدود الناتجة عن المستندات الدولية النافذة بتاريخ نشوء المملكة الليبية المتحدة، كما هي محددة بتبادل الرسالتين المرفقتين"[3].

أصدرت محكمة العدل الدولية في 3 شباط / 1994[4] قرارها بحصول ستة عشر عشر صوت مقابل صوت واحد في حكمها[5] " بان شريط أُوزو تابع لتشاد"[6]، وإنَّ هذا الإقليم هو أَرض تشاديه [7] ورفضت ادِّعاءات ليبيا بضم شريط أُوزو إلى أراضيها[8] وأن

(1) احمد علي الاطرش، تسوية المنازعات الدولية، ط1، الدار الاكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، (ليبيا: 2009)، ص75 .

(2) بودريو، المصدر السابق ، ص 28 .

(3) مجموعة الأحكام والفتاوي والاوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية 1992–1996، المصدر السابق ، ص76 .

(4) صفاء سمير إبراهيم، المنازعات الناجمة عن خلافة الدول وسبل تسويتها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د. م: 2012)، ص203 .

(5) حسين خلف موسى، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول " قطاع اوزو " والوسائل السلمية في التسوية، مقال منشور، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2013 .، متاح على الرابط: http://domccraticac.de تم زيارة الموقع في 19اذار 2021 .

(6) مجموعة الأحكام والفتاوي والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية 1992–1996،المصدر السابق ، ص 76؛ لان، شريط اوزو ، ص ص 349–350 ؛ هيئة التحرير، ، المصدر السابق ، ص102 .

(7) جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام (المجال الجوي، البحري، النهري)، ج2، دار العلوم للنشر للنشر والتوزيع، (الجزائر: 2009)، ص 158 .

(8) موجز سياسي، المصدر السابق ، ص7 ؛ صحيفة العلم (المغرب)، العدد (15988)، بتاريخ 5فبراير 1994، ص4 .

وأن تنسحب ليبيا من شريط أُوزو الذي احتلته عام 1973 وتعيده إلى تشاد[1]، فضلًا عن ان الأراضي التي تقع تحت سلطة الدولة فهي تابعة لسيادتها أما الأراضي الخارج عن حدودها فهي تابعة للدول المجاورة[2]، وعلى كلا الطرفين احترام والالتزام بالمعاهدات؛ إذ تلتزم تشاد بالمعاهدات التي عقدتها الجمهورية الفرنسية بالمقابل تلتزم ليبيا بالمعاهدات التي عقدتها الدولة الليبية[3]، لذلك أوضحت محكمة العدل الدولية إن مسألة هي سيادة على الأَرض وليس مسألة ملكية الأَرض مستندة في ذلك إلى قواعد القانون الدولي وفرض سيطرة الدولة على الحدود التابعة لها دون التجاوز على حدود الدول المجاورة[4].

كما أصدرت المحكمة قرار يتوجب حضور مراقبين تابعين لمجلس الأمن من أجل الإشراف ومتابعة عملية انسحاب القوات الليبية من شريط أُوزو[5]، على أثر ذلك أصدر مجلس الأمن قرار(927) بتعاون كلا البلدين مع الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي [6] من أجل تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية[7]، فضلًا عن قيامها بعملية

(1) جاكو، المصدر السابق ، ص113 ؛ سفير عبد المعز، النزاع الحدودي ليبيا وتشاد حول قطاع اوزو، دار البصائر للنشر والتوزيع، (القاهرة: 2003)، ص84 .

(2) إبراهيم، المصدر السابق ، ص203 .

(3) ابو قرين، المصدر السابق ، ص 91 .

(4) غسان هشام الجندي، قطوف اللؤلؤ الدانية للوضع القانوني في القانون الدولي العام، ط1، دار وائل للنشر للنشر والتوزيع، (عمان:2009)، ص 55 .

(5) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 927 (1994)، جلسة مجلس الامن 3389 المعقودة في 13 13 حزيران / يوليو 1994 .

(6)(1846–1910) سياسي مصري وهو الامين العام السادس للأمم المتحدة تخرج من جامعة القاهرة عام 1946 وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام الدولي من جامعة باريس ، ثم اصبح استاذا في العلاقات الدولية ثم اختيرا وزيرا للخارجية وقع عن الحكومة المصرية اتفاقية التي اخضعت مصر للسيطرة البريطانية . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية ، ج 1 ، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت : د. ت) ، ص 547 .

(7) Territorial dispute Libyan Arab Jamahiriy a /Chad, Judgment, I.C.J Reports Reports 1994, p6.

مسح ميداني للمنطقة، وتقوم طائرة خاصة بنقل المراقبين من وإلى ليبيا حتى يتم انجاز المهام على أتم وجه[1] .

إن إرسال مجلس الأَمن لجنة مراقبين تشرف على الانسحاب دليل على أهمية المسألة والرغبة في إيجاد حل للنزاع بين البلدين[2]، إذ ان النزاع يدور حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود المشتركة وليس على ممارسة السيادة كما ادعت ليبيا[3]، وعلى صعيد العلاقات الدولية فقد رحب مجلس الأمن بالاتفاق الموقع بين جمهورية تشاد والجماهيرية العربية الليبية بهدف الالتزام بقرارات المحكمة وتنفيذ حكمها[4].

بذلك تكون محكمة العدل الدولية قد انهت النزاع بين الطرفين وانهت الوجود الليبي في شريط أُوزو وأكدت أحقية تشاد وسيادتها على شريط أُوزو بعد نزاع دام اكثر من عشرون عامًا.

2-اثر التحكيم الدولي حول شريط أُوزو على العلاقات الليبية التشادية:

كان موقف ليبيا من صدور قرار محكمة العدل الدولية في بداية الأَمر ملتزمة الصمت ، ثم ما لبثت أَن أَقدمت على تعزيز قواتها في شريط أُوزو الأمر الذي أثار مخاوف تشاد إذ أَعلنت الإذاعة التشادية بيان أعربت فيه عن قلقها من تعزيز ليبيا بقوات عسكرية واضطهادها للجاليات التشادية في ليبيا وإن موقف ليبيا غير ودي ومثير لمخاوف الحكومة التشادية[5] .

(1) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 910 (1994)، جلسة مجلس الأمن 3363 المعقودة في 14 نيسان/ 1994 .

(2) الاتفاق الموقع في 4 نيسان / 1994 بين حكومتي تشاد والجماهيرية العربية الليبية بشان الطرائق العملية لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في 3شباط /1994، ص464 .

(3) موجز الأحكام والفتاوي الصادر عن محكمة العدل الدولية 1992-1996 ؛ عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود (الاسس والتطبيق)، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر: د.ت)، ص88 .

(4) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 915 (1994)، جلسة مجلس الأمن 3373 المعقودة في في 4 ايار / 1994 .

(5) نقلا عن جاكو جريدة الرياض (الرياض)، 1994/12/14 .

كان لصدور قرار محكمة العدل الدولية لصالح تشاد ردود فعل لدى الدول العربية ولاسيَّما أول تلك الدول هي مصر؛ إذ ابدت تأييدها للمحكمة لأنَّها اعتمدت على القوانين في إصدار حكمها دون التعرض لضغوطات خارجية خاصة إذ عدت مصر امتداد للشعوب الإفريقية، كذلك العراق الذي رحب بقرار المحكمة لصالح تشاد[1] بسبب موقف ليبيا إلى جانب إيران في الحرب العراقية الايرانية (1980–1990) ، بينما وقفت كل من لبنان واليمن إلى جانب ليبيا وساندتها في مطالبها[2] فأَعلن القذافي أن انسحاب ليبيا مرهون بتسليم المتهمين الليبيين المتواجدين في الولايات المتحدة الأمريكية[3] وصرح القذافي ان القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية لا يتم تنفيذه بالقوة إنَّما هو امر اختياري غير ملزم، مما دفع بالحكومة التشادية والليبية بدخول بالمفاوضات إلا انَّها فشلت بسبب اختلاف وجهات النظر، وبناء على ذلك اقدمت الحكومة التشادية برفع طلب إلى مجلس الأمن يوضح فيه تقاعس ليبيا وامتناعها عن تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية[4].

دعت مصر كلا الطرفين إلى ضبط النفس وتغلب العقل على الأطماع تمجيدا لحسن الجوار، فبدأت المفاوضات وعقد الطرفان اتفاق في سرت من أجل تنفيذ قرار المحكمة المتمثل بالانسحاب الليبي من تشاد[5] بهدف التوصل إلى حل يرضي الطرفين الطرفين يتم به تنفيذ قرار المحكمة اتفق الطرفان أن تبدأ عملية الانسحاب القوات الليبية في موعد 15نيسان/ 1994، شكل مجلس الأمن لجنة مراقبين مؤلفة من خمسة عشر مراقبًا للأشراف على عملية الانسحاب فضلًا عن تشكيل لجنة من الطرفين مكونة من

(1) عقيلة، المصدر السابق ، ص ص 66–67 .

(2) حسين خلف موسى، النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول "قطاع اوزو" والوسائل السلمية في التسوية، مقال منشور، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية، متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=788 تم زيارة الموقع في 18 /نيسان /2021 .

(3) جاكو، المصدر السابق ، ص115 .

(4) نقلا عن جاكو جريدة الحياة (لندن)، 19/اذار /1994.

(5) نقلا عن جاكو، جريدة الراي العام (الكويت)، 6/نيسان /1994.

خمسة عشر ضابط من تشاد وخمسة عشر ضابط من ليبيا، وتشكيل لجنة مختصة بإزالة الألغام على ان يعين كل طرف عشرون خبير[1].

وفي سياق ذلك اوضحت الحكومة التشادية بأنَّها لا ترغب في إنَّهاء المفاوضات إنَّما الاستمرار فيها ولكن تحت إشراف مجلس الأمن الذي أعلن بدوره التعاون مع بطرس غالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة[2]عادت المفاوضات بين الدولتين في جولتها الثانية إلا أنَّها وصفت بالشائكة لأن ليبيا كانت ترسم خطة من اجل تنفيذ الانسحاب بينما تشاد رفضت ذلك وارادت أن يتم الانسحاب وفق جدول زمني محدد[3] اعترف القذافي أن سياسته كانت على خطأ، لاسيما في مسألة احتلال ليبيا لشريط أُوزو، إذ أكد ذلك قرار المحكمة التي أعادت شريط أُوزو إلى تشاد واثبتت احقية تشاد فيه مما دفع بالقذافي إلى تسليم شريط أُوزو في 30حزيران /1994 إلى ليبيا[4]، وبالفعل بدء الانسحاب وانتهى في 30ايار/ 1994[5]، وبذلك تم استعادة شريط أُوزو من من القوات الليبية وعاد إلى التشاديين[6] .

إنَّ المتتبع للأحداث يلاحظ أَنَّ نتيجة النزاع كان منذ بداية الأمر لصالح تشاد ولكن أطماع الدول وحماية مصالحها دفعها إلى إطالة النزاع، وحدث خسائر ليبية[7].

(1) الجبرة ، المصدر السابق ، ص 81 .

(2) سمية سالم محمد الشعالى، العلاقات السياسية والعسكرية بين ليبيا وتشاد (1899–1979)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة التحدي، ليبيا، 2009، ص121 .

(3) جاكو، المصدر السابق ، ص116 .

(4) سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية – الافريقية دراسة حالة العلاقات الليبية –الافريقية، ط1، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، (طرابلس: 2005)، ص 83 .

(5) الجبرة، المصدر السابق ، ص 82 .

(6) سالم الهمالي، عبد القادر الفيتوري، لهيب الصحراء حرب تشاد ... مذكرات شاهد عيان، د. ن،(د. م: د.ت)، ص 222 .

(7) الجبرة، المصدر السابق ، ص 89 .

ومن الجدير بالذكر أن اغلب سكان أُوزو قد رحلوا بعد استعادة تشاد الشريط من ليبيا ويعزز ذلك هو وعود ليبيا بمنحهم الوظائف فضلًا عن تزويدهم بالسلع وكافة الخدمات التي يحتاجونها أي بصورة أَوضح ان ليبيا قدمت إغراءات من أجل جذب سكان أُوزو إليها، إذ قدرت الاسر التي بقيت في أُوزو ما يقارب ثلاثون – أَربعون أُسرة[1].

شهدت السنوات الخمسة الأُولى تطور ملحوظ في العلاقات بين الدولتين؛ إذ كانت تشاد ترغب بتقوية علاقاتها مع الدول المجاورة خاصة ليبيا والسودان، شهدت تبادل الزيارات بين الجانبين، ورغبة منه إيصال العلاقات في أعلى مستوياتها؛ إذ عقد الجانبان أكثر من اثنا عشر اتفاقية[2] .

وإلى جانب ذلك أَعلنت الإذاعة التشادية إعادة ليبيا شريط أُوزو رسميًا إلى تشاد بعد احتلال دام عشرون عاما[3]، على أثر ذلك صرح وزير الخارجية الليبية عمر مصطفى (1992–2000) قائلا: " إن بلاده التزمت بتنفيذ قرار المحكمة بشان أُوزو على الرغم من أَنَّ ذلك يمثل خسارة كبيرة لليبيا "، وأَضاف موضحا عن العلاقات قائلا: " إن العلاقات مع تشاد عريقة بين الشعبين على مدار التاريخ وأنَّه هناك الكثير من المصالح المشتركة التي سيوليها كلا من الأَخ قائد الثورة معمر القذافي والرئيس التشادي إدريس ديبي اتنو خلال المرحلة المقبلة ..."[4].

زار الرئيس التشادي إدريس ديبي اتنو (Idriss Deby Itno) [5] ليبيا بعد انسحاب القوات الليبية من تشاد؛ إذ التقى بالرئيس الليبي معمر القذافي وعقد الطرفين

(1) جيروم توبيانا، كلاوديو غرامیزي، مشكلة التبو: ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد – السودان – ليبيا، ترجمة محمد صالح عياد، مطبعة جونيت، (سويسرا : 2018)، ص 101 .

(2) كمال عبيد، العلاقات السودانية التشادية وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية، مطبعة جامعة افريقيا العالمية، (الخرطوم: 2001)، ص 64 .

(3) جاكو، المصدر السابق ، ص120 .

(4) الشعالى، المصدر السابق ، ص122 .

(5)(1952–2021) سياسي تشادي ينتمي الى قبيلة الزغاوة التشادية –السودانية ، تولى منصب رئيس تشاد ورئيس حركة الانقاذ الوطني للمدة (1990–2021) ، اتسمت علاقته مع ليبيا بالود قتل متأثرا بجروح على يد المتمردين في تشاد . للمزيد من التفاصيل ينظر : ادريس ديبي ، مقال متاح على الرابط : https://ar.m.wikipedia.or تم زيارة الموقع في 28/حزيران /2021 .

معاهدة حسن الجوار وأعربا عن مدى رغبتهم في تقوية العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]؛ إذ عبر الرئيس التشادي عن المعاهدة قائلا: "ان عهدًا جديدًا من التعاون والاخوة بين البلدين قد بدا لتحقيق المصلحة المشتركة بين البلدين"[2] .

إنَّ علاقة تشاد بليبيا علاقة تميزت بالمتانة، نتيجة للموقف الليبي الذي تمثل بالدعم الذي قدمته ليبيا إلى تشاد المتمثل بالدعم المالي والعسكري؛ إذ كان لليبيا الفضل في وصول ديبي إلى السلطة، وعندما واجهته الأَزمة المالية (1990–1996) كانت ليبيا أول من مد يد العون إلى تشاد على الرغم من الضائقة المالية التي كانت ليبيا تعاني منها بسبب قضية لوكربي، إلَّا أَنَّها أَرسلت أَموال طائلة إلى تشاد فضلًا عن الدعم المعنوي والمساعدات العينية المتمثلة بأموال ووقود ومولدات[3]، ولم يقتصر الامر على تقديم المساعدات المادية إنَّما تبع ذلك حدوث سلسلة من اللقاءات بين الجانبين؛ إذ أَدَّت ليبيا دور في التوسط مع الحركات المعارضة في تشاد[4]، أن المتتبع للأحداث يلاحظ أَنَّ تشاد كانت ترغب بتقوية علاقاتها إلَّا أَنَّ الظروف الداخلية المتمثلة بعدم الثقة والاضطرابات ، فضلًا عن الفساد وانعدام الحرية كانت من أَبرز المعرقلات التي واجهتها تشاد[5]، في الوقت ذاته كان استجابة ليبيا لقرار المحكمة هو نابع من تخوفها من استخدام تشاد من الدول الغربية ضدها بعد اتهامها لحادثة لوكربي[6] .

(1) مجلس الأمن، الاتفاق الموقع في 4نيسان /ابريل 1994 بين حكومتي تشاد والجماهيرية العربية الليبية بشان الطرائق العملية لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية 3/شباط /فبراير1994، قرار رقم (910)، الجلسة رقم (3363)، في 14نيسان/1994 .

(2) جاكو، المصدر السابق ، ص122 ؛ الشعالى، المصدر السابق ، ص122 .

(3) محمود عبد الرحمن الشيخ، " ليبيا القذافي والعلاقات السودانية التشادية 1966 –2011 "، دراسات افريقية (جامعة إفريقيا العالمية)، العدد (60)، كانون اول ، 2018، ص 53 .

(4) المصدر نفسه، ص 53 .

(5) الشيخ، المصدر السابق ، ص 53 .

(6) البرناوي، المصدر السابق ، ص 84 .

وعلى صعيد العلاقات الثقافية عقد الجانبان اتفاقية التعاون الفني والثقافي في طرابلس وكان ذلك في 6 تموز / 1994 بين الطرفين؛ إذ أَقدمت ليبيا على ذلك بفتح مركز الثقافي الليبي في تشاد عام 1997[1].

أَقدم القذافي في عام 1998 على زيارة تشاد وعدت تلك الزيارة بالزيارة التاريخية، أكد من خلالها على تقوية ودعم العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية، وهذه الزيارة وصفت بالرمزية التاريخية التي تؤكد على رغبة البلدين في التعاون على مختلف الاصعدة[2] إذ قدمت ليبيا دعم لمختلف المنظمات التي لها أَنشطة ثقافية، من خلال دعمها ماديا ومعنويا في محاولة منه دعم مشروع موسوعة الحضارة الافريقية[3].

في عام 1998 أَقدمت ليبيا على فتح مكتب جمعية الدعوة الإسلامية بهدف تعبئة الجماهير الإسلامية تلبية لتوجيهات ثورة الفاتح بهدف تخلصهم من الجهل والتخلف والعبودية، واقامة انشطة تعليمية وثقافية [4] فضلًا عن دعم الجامعات والمعاهد والمشاركة في اقامة الندوات العلمية، إذ تم فتح كلية للدراسات الاسلامية فرع تشاد، وإرسال عشرات المدرسين في مختلف الاختصاصات، والمشاركة الثنائية بين الجانبين في إقامة الندوات ولاسيَّما ندوة اللغة العربية في تشاد ، ودعم جامعة انجامينا بمختلف الاختصاصات ودعم البحوث العلمية المشتركة مثل بحث المنظمات العاملة في تشاد ودورها في تأكيد وتشكيل السلوك البشري[5].

---

(1) فايزة صالح عبد الجليل، تشاد وعلاقتها الثقافية بليبيا منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى بدايات القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة سرت، 2010، ص114 .

(2) عبد الجليل، المصدر السابق ، ص 103 .

(3) فادية عبد العزيز القحطاني، البعد التاريخي للثقافة الإفريقية ، نشوء الثقافة العربية الافريقية في مواجهة التحديات الراهنة 19–22 2004 ، ج1 ، ط2 ، المركز العلمي لأبحاث الكتاب الاخضر ، 2007 ، ص 140 .

(4) عبد الجليل، المصدر السابق ، ص 104 .

(5) المصدر نفسه، ص 106 .

وبذلك تكون محكمة العدل قد إعادة الحدود الطبيعية إلى ما كانت عليه وطويت صفحة شريط أُوزو بإعادته إلى تشاد فوحدت أراضيها واعترفت ليبيا بأحقية تشاد بشريط أُوزو وإن قرار المحكمة لم يخلق العداء بين البلدين على العكس إنَّما عمل على إنماء روح التعاون والتفاهم بين البلدين .

الخاتمة :

شهد الوطن العربي نزاعات حدودية بين الدول العربية خلفها الاستعمار الأَجنبي وان وضع حل للمشكلة لا يعد ناجحا إلا في حال معرفة الاسباب الذي أدى إلى اندلاع فتيلة النز.اع بين الطرفين ، ومن ثم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بهدف حل النزاع بالطرق السلمية والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية ، أن لجوء الطرفين المتنازعين إلى القانون الدولي لحل النزاع يدل على تغلب العقل على المنطق وتمجيدا لعلاقات حسن الجوار بين البلدين ، لقد كان لحكم محكمة العدل الدولية أثر على العلاقات العربية العربية والعربية الإقليمية والدولية فبعضها كان إيجابيًا ومتقبلًا من الأَطراف المتنازعة ، وبعضهم الآخر انعكس سلبًا على العلاقة بين البلدين في المستقبل، شهدت العلاقات بين البلدين بعد صدور قرار المحكمة تطور على مختلف الأصعدة أي أَنَّه انعكس بشكل إيجابي بينهما .

References:

1. Al-Tali’ah Al-Arabiya Newspaper (France), Issue (150), September 30, 1981; Muhammad al-Tabawi, “The Ouzou Case Between History and Reality,” an article published on the link: www.libya-watanona.com, accessed on March 21, 2021.

2. Shawqi Atallah Al-Jamal, Abdullah Abdul-Razzaq Ibrahim, Modern and Contemporary History of Africa, 2nd Edition, Dar Al-Zahraa for Publishing and Distribution, (Riyadh: 2002), p. 397.

3. Izz al-Din Musa Saleh Aqila, The Libyan-Chadian Border Conflict 1973-1995, Master Thesis

4. (unpublished), College of Arts and Sciences, Middle East University, 2017, p. 30.

5. Aqil Hussein Aqil, Secrets and Facts from the Time of Gaddafi, International Group for Publishing and Distribution, (Dr. M: Dr. T). p.9.

6. Mustafa Ben Boudrio, The Role of the International Court of Justice in Border Dispute Affairs, Master Thesis (unpublished), Faculty of Law, University of Badji Mokhtar, Annaba, 2015, p. 17.

7. Mahmoud Shaker, Chad, 1st Edition, Al-Resala Foundation for Printing and Publishing, (Dr. M: 1972), p. 96.

8. Badawi al-Desouki Mukhtar, The Chadian-Libyan Conflict Over Ouzou, Institute for Arab Research and Studies, (Cairo: 1993), p. 85.

9. Muhammad Ibrahim Abu Bakr Abu Qurain, The Role of the International Court of Justice in Developing the Concept of State Sovereignty, PhD thesis (unpublished), Faculty of Law, Middle East University, 2016, p. 91.

10. Bernad Lan, "Aouzou Strip, a Study for the Development of Political Borders between Libya and Chad," Journal of Arab Research and Studies (Cairo), No. (16), 1988, p. 159.

11. Mohamed Sharif Jaco, Political Relations between Chad and Libya, the Aouzou Case 1960-1996, Madbouly Bookshop, (Cairo: 1998), p. 100.

12. Muhammad Salih Hassan Amer, Libyan Foreign Policy towards Sub-Saharan African Countries from 1969-1995, Master Thesis (unpublished), Academy of Graduate Studies, Tripoli,

2008, p. 116; Editorial Board, Republic of Chad, African Readings (Islamic Forum), Issue (38), October 2018.

13. () Muhammad Othman Al-Sayd, Stations from the History of Libya, An-Najah Press, (Casablanca: 1996), p. 138; Muhammad Issa Al-Azabi, The Border Conflict between Libya and Chad, A Study on the Aouzo Case 1969-1994, Master Thesis (unpublished), The Academy of Graduate Studies and Tripoli, 007 2, p. 47.

14. Ali Ahmed Haroun, Foundations of Political Geography, 2nd edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, (Cairo: 2003), p. 256.

15. A.A.A. Ali, Libya and Britain: A Study of the History of British – Libyan Relations 1969-1979, Unpublished Doctoral Thesis (Nottingham), England: Nottingham Trent University, 2014, P9.

16. (Arteaga, F. the Chad Conflict, United Nations (MINURCAT) and the European Union (EUFOR), Ari Paper, 2008, P1.

17. Sayed Abd al-Rahim Muhammad Hamid, United States Policy towards Libya 1969-1989, PhD thesis (unpublished), Ain Shams University, Cairo, 2003, p. 165.

18. () Iyad Abd al-Rahman Shihan al-Rikabi, Political Developments in Chad 1960-1988, PhD thesis (unpublished), College of Arts, Basra University, 2017, p. 168.

19. Amin Muhammad, Conflict Renewed on the Mauritanian-Mali Borders, article published on the link: http://www.aljazeera.net, accessed April 16, 2021.

20. (Jacko), Amman Newspaper (Amman), June 26, 1993.

21. ( ) Samar Abdel-Halim Mahmoud Al-Jabra, General Indicators of Possibilities for Settlement in International Disputes (According to the Theory of the Right Moment) Applied Study, Master Thesis (unpublished), Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan, 2019, p. 77.

22. (May, R. & Massey, S Chad: politics and security, report Writenet lndependen, 2007, p7.

23. Salem Al-Hamali, "The Stories of Beninah." The boats of the Chad war, eyewitness notes, d. N, (D.M.: D.T), p. 312.

24. Abdel Qader Al-Makhademy, Disputes of Arab Borders, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, (Egypt: 2004), p. 108.

25. Hani Muhammad Ibrahim Al-Makki, Sudanese-Chadian Relations 1956-1989, Master Thesis (unpublished), Faculty of Arts, Al-Neelain University, 2018, p. 106.

26. Summary of judgments, fatwas, and orders issued by the International Court of Justice 1992-1996, United Nations Publications, (New York: 1998), p. 76.

27. The United Nations, General Assembly, Report of the International Court of Justice 1 August 1993-31 July 1994, Official Records, Forty-ninth Session, (New York: 1994), p. 10; Al-Watan Newspaper (Kuwait), Issue (779), September 28, 1995

28. Al-Tali'ah Al-Arabiya Newspaper (France), Issue (63), July 23, 1994.

29. Muhammad Hassan Jassim al-Maamari, The Impact of the War on the Enforcement of International Treaties and what is being done in the Arab countries, a comparative study, The Modern University Office, (Cairo: 2013), pp. 116-117.

30. United Nations, General Assembly, Report of the International Court of Justice, 1 August 1990-31 July 1991, Official Records, Forty-seventh Session, (New York: 1991), p. 16

31. Documents of the United Nations General Assembly, the forty-ninth session, the report of the Security Council to the General Assembly, June 16 / 1993.

32. Ahmed Ali Al-Atrash, Settlement of International Disputes, 1st Edition, Academic House for Printing, Authoring, Translation and Publishing, (Libya: 2009), p. 75.

33. A set of rulings, fatwas, and orders issued by the International Court of Justice 1992-1996, previous source, pg. 76.

34. Safaa Samir Ibrahim, Disputes arising from the succession of states and ways to settle them, 1st edition, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, (Dr. M: 2012), p. 203.

35. Hussein Khalaf Musa, the border dispute between Libya and Chad over the "Aouzou Strip" and peaceful means of settlement, published article, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2013., available at: http://domccraticac.de visited The site is on March 19, 2021.

36. Collection of Judgments, Fatwas and Orders issued by the International Court of Justice 1992-1996, previous source, p. 76; Lan, Ouzo Tape, pp. 349-350; Editorial board, , the main source

The Aouzou border strip and the Libyan Chadian conflict 1973-1998)

Ansam Adeeb Al- Dahi *

Mojul Mohamed Mahmoud**

Abstract

Ozo case is considered one of the Arab cases that was included in the papers of the International Court of Justice, and it is one of the border issues between the Arab countries. Libya, despite the existence of political and economic relations and historical ties between the two countries, but this does not mean that there are no differences between them. The Ozo strip has emerged as the center of the dispute between Libya and Chad, which was distinguished by its riches represented by oil and mineral resources. This dispute is a result of the results of French and Italian colonialism and its foundation The Treaty of Laval Mussolini, Libya occupied Ozo, claiming its right. This led to a clash and military confrontations. The two parties began to consult with the aim of calming the conflict between them. It ended with the signing of an agreement between the two sides, which includes a referral to the International Court of Justice. With pleadings and holding sessions, it ended with the issuance of its ruling, represented in the entitlement of Chad to the Ozo strip, based on documents and maps, and based on the treaties concluded decision, which recognized Chad's eligibility for the Ozo strip. The Arab countries showed their welcome to the court's decision, especially the countries that were aligned with Chad, such as Iraq, Morocco, Saudi Arabia, Tunisia and Algeria.

Keywords: control, laws, relationships.

* **Master's Student/Department of History/College of Education for Human Sciences/University of Mosul.**

** **Prof/Department of History/College of Education for Human Sciences/University of Mosul.**